

## 141263 - حديث "لأمرتهم بالسواك" هل يدل على أن النبي يأمر بما لم يوح إليه

### السؤال

الحديث "لأمرتهم بالسواك" هل يدل على أن النبي يأمر بما لم يوح إليه  
السؤال :

هل كل ما يأمر به النبي صلى الله عليه وسلم أمته هو وحي من الله عز وجل؟ أم أنه صلى الله عليه وسلم قد يأمر بالأمر من قبل نفسه؟ وما توجيه قوله صلى الله عليه وسلم: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة...) وقوله صلى الله عليه وسلم: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء حتى الثالث الأول من الليل...) فإذا كان الأمر وحياً من الله فكيف يغيّره النبي صلى الله عليه وسلم؟

### الإجابة المفصلة

أولاً :

لاشك أن السنة النبوية - وهي ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير - هي أحد قسمي الوحي الإلهي الذي أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقسم الآخر من الوحي هو القرآن الكريم .

وقد دل على هذا الأصل أدلة كثيرة منها : قوله تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ) النجم/3-4.

وقوله سبحانه : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ) النحل/44 ، والذكر هنا هو السنة .

وعن المقدمان بن معد يكرب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (أَلَا إِلَيْي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوْشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانَ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ : عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرَمْهُ، أَلَا وَإِنَّ مَا حَرَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا حَرَمَ اللَّهُ) رواه الترمذى (2664) وحسنه الألبانى في "السلسلة الصحيحة" (2870).

وقال حسان بن عطية رحمه الله : " كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن " رواه الدامى في سننه (588) والخطيب في الكفاية (12)، وعزاه الحافظ في الفتح (13/291) إلى البيهقي ، قال : " بسنده صحيح " .

ثانياً :

جاء في بعض الأحاديث - كحديث السواك المذكور - ما قد يفهم منه أن النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالأمر من تلقاء نفسه ، وهي مسألة بحثها العلماء في علم الأصول ، سماها البعض : مسألة التفويض ، وهي هل يجوز أن يفوض النبي ويقال له : احكم بما شئت فهو الصواب ، وفرقوا بينها وبين مسألة الاجتهاد ، بأن التفويض يكون بغير نظر واستدلال بخلاف الاجتهاد .

قال الزركشي رحمه الله في "البحر المحيط" (51/8) : "يجوز أن يقال لنبي أو مجتهد : احكم بما شئت من غير اجتهاد فهو صواب ، أي فهو حكمي في عبادي ، إذا علم أنه لا يختار إلا الصواب ويكون قوله إذ ذاك من جملة المدارك الشرعية ، ويسمى (التفويض) ، قاله

القاضي في التقريب وتبعه جماعة ، منهم : إلکیا وابن الصباغ ، وقال : إنه قول أكثر أهل العلم . قال القاضي : وقال أكثر المعتزلة : لا يجوز ، بناء على رأيهم أن الشرع مبني على المصالح ، وقد لا يكون في اختياره مصلحة ... وقال أبو بكر الرازى في أصوله : الصحيح أنه لا يجوز ذلك إلا بطريق الاجتهاد . والثالث : وبه قال أبو علي الجبائى في أحد قوله : يجوز ذلك للنبي دون العالم ، ذكر ذلك في قوله تعالى : ( كل الطعام كان حلا لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه ) قال أبو الحسين : ثم رجع عن هذا القول . وهذا القول اختاره ابن السمعانى . قال : وقد ذكر الشافعى في الرسالة " ما يدل عليه . وقال أبو الحسين في المعتمد " : ذكر الشافعى في الرسالة ما يدل على أن الله تعالى لما علم أن الصواب يتفق من نبيه جعل له ذلك ، ولم يقطع عليه بل جوزه وجوز خلافه " انتهى .

وقال في " شرح الكوكب المنير " ( 31/3 ) : " يجوز أن يقال لنبي أو مجتهد : أحكم بما شئت فهو صواب ويكون ذلك مدركا شرعاً ويسمى : التفويض عند الأكثر ; لأن طریق معرفة الأحكام الشرعية : إما التبليغ عن الله سبحانه وتعالى بإخبار رسنه عنه بها ، وهو ما سبق من كتاب الله سبحانه وتعالى وثبت بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وما تفرع عن ذلك ، من إجماع وقياس وغيرهما من الاستدلالات ، وطرقها بالاجتهاد ، ولو من النبي صلى الله عليه وسلم .

وإما أن يكون طریق معرفة الحكم : التفویض إلى رأی نبی او عالم ، فيجوز أن يقال لنبی او لمجتهد غير نبی : أحكم بما شئت فهو صواب عند بعض العلماء ، ويؤخذ ذلك من کلام القاضي وابن عقیل ، وصرحا بجوازه للنبی صلى الله عليه وسلم ، وقام الشافعی وأكثر أصحابه ، وجمهور أهل الحديث ، فيكون حکمه من جملة المدارک الشرعیة ، فإذا قال " هذا حلال " عرفنا أن الله سبحانه وتعالى في الأزل حکم بحله ، وكذا " هذا حرام " ونحو ذلك ، لأنہ ینشئ الحکم ؛ لأن ذلك من خصائص الربوبیة ، قاله ابن الحاجب وتبعه ابن مفلح ، وتردد الشافعی ، أي في جوازه ، كما قال إمام الحرمين ، وقال : الجمهور في وقوعه ، ولكنه قاطع بجوازه " انتهى .

واختلف القائلون بالجواز ، هل وقع هذا أو لم يقع .

واستدل القائلون بوقوع التفویض بأدلة منها :

1- قول النبي صلى الله عليه وسلم : ( لَوْلَا أَنْ أَشْقَى عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمْرَتُهُمْ بِالسُّوَالِكَ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ ) رواه البخاري ( 887 ) ومسلم ( 252 ) .

2- ما روى مسلم ( 1337 ) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ( أَيُّهَا النَّاسُ، فَذَرُوهُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا ، فَقَالَ رَجُلٌ : أَكُلُّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : لَوْ قُلْتُ : نَعَمْ ، لَوْ جَبَثْ ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُمْ ، ثُمَّ قَالَ : ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُوءِهِمْ ، وَاحْتَلَافِهِمْ عَلَى أُنْبِيَائِهِمْ ، فَإِذَا أَمْرَتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ ) .

3- ما روى البخاري ( 1833 ) ومسلم ( 1355 ) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( إِنَّ اللَّهَ حَرَمَ مَكَّةَ فَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا تَحِلْ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، وَإِنَّمَا أَحِلَّ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ، لَا يُخْتَلِي خَلَاهَا ، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا ، وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا ، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقْطَهَا إِلَّا لِمُعَرَّفِ ) وَقَالَ العَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا إِذْخَرْ لِصَاغِتَنَا وَقُبُورَنَا فَقَالَ : ( إِلَّا إِذْخَرْ ) .

وأجاب المانعون عن ذلك بأجوبة كثيرة .

قال ابن أمير الحاج في "التقرير والتحرير" (3/338) : "أجيب بجواز كونه صلى الله عليه وسلم خير فيها أي في هذه الصور الثلاثة معيناً، أي : كأنه قيل له : أنت مخير في إيجاب السواك وعدمه ، وتركار الحج و عدمه ... أو كون القول المذكور فيها بوجي سريعاً لا من تلقاء نفسه " .

ونقل عن الأسنوي قوله : " وأما قوله : ( لولا أن أشق على أمتي ) فيحتمل أن يكون البارئ تعالى أمره بأن يأمرهم عند عدم المشقة فلما وجد المشقة لم يأمرهم " .

ثم قال : " وقال ابن السمعاني : هذه المسألة ، وإن أوردها متكلمو الأصوليين فليست بمعروفة بين الفقهاء وليس فيها كبير فائدة ؛ لأن هذا في غير الأنبياء لم يوجد ولا يتوفهم وجوده في المستقبل فأما في حق النبي فقد وجد . انتهى " .

ويمكن أن يقال في مسألة السواك : إن همة صلى الله عليه وسلم بالأمر به كان اجتهاداً منه ، حتى إنه خشي أن ينزل فيه وحي ، كما روى أحمد في المسند (2895) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( أمرت بالسواك حتى خشيت أن يوحى إلي فيه ) . قال شعيب الأرنؤوط : حسن لغيره وهذا إسناد ضعيف .

وسواء كان هذا اجتهاداً منه صلى الله عليه وسلم ، أو تفويضاً فوض فيه ، فإنه صلى الله عليه وسلم إذا أقرَّ عليه كان ذلك بمنزلة ما لو أوحى إليه فيه ابتداء ، فسننته صلى الله عليه وسلم دائرة بين أمرين : أن تكون وحيا ابتداء ، أو أن يكون مآلها إلى الوحي ، وذلك بإقرارها من الله تعالى .

وخلاصة الجواب :

أن هذا إما أن يكون من باب التفويض ، وإما أن يكون اجتهاداً منه صلى الله عليه وسلم ، وقد وافقه الوحي عليه ولم ينكره .

والخلاف في هذه المسألة - كما قال ابن السمعاني - ليس فيها كبير فائدة ، لأن الحكم الشرعي ثابت وصحيح ، سواء كان ذلك عن طريق التفويض ، أو الاجتهاد الذي أقره عليه الوحي .

والله أعلم .